

شبهة
التناقض في معاني القرآن بتعدد القراءات



د. محمد بن عبده غروي
الأستاذ المشارك بقسم القراءات
جامعة أم القرى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الهادي الأمين، والسراج المبين، محمد بن عبد الله، عليه أفضل صلاة وأزكى تسليم، وعلى آله وصحبه ومن استنّ بسنته واقتفى أثره إلى يوم الدين، وسلّم تسليماً كثيراً، وبعد:

فالقرآن - كما لا يخفى - معجزة المصطفى صلى الله عليه وسلم، وبه تحدى الله العرب الفصحاء أن يأتوا بمثله أو بجزء منه أو بسورة فلم يستطيعوا، ولفظ القرآن يشتمل على القراءات التي قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأنها جزء منه. وأعداء الإسلام - قديماً وحديثاً - يتربصون بهذا الدين الدوائر، ويحاولون الطعن به، والتشكيك فيه.

ولعل القراءات القرآنية كانت من أكثر المجالات وأخصبها للطاعين بهذا الدين، والمشككين بأمره، وكانت من جملة المداخل التي حاول أعداء هذا الدين الولوج منها، لتحقيق مآربهم، وتنفيذ أغراضهم.

ومن جملة الشبه التي أثيرت حول القراءات القرآنية - وهي من الشبه القديمة الحديثة - شبهة تقول: إن اختلاف القراءات القرآنية يدل على اضطراب في النص القرآني، ويخالف أيضاً ما نص عليه القرآن من عدم وجود اختلاف فيه، كقوله تعالى: (النساء: ٨٢)، وقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ (فصلت: ٤٢).

وفي هذا البحث الموجز سأقوم بدراسة هذه الشبهة وقد عنونت لها بشبهة " التناقض في معاني القرآن بتعدد القراءات"، محاولاً إيضاح مضمون هذه الشبهة والرد عليها.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة، وفهرس.
فأما المقدمة: ففيها أهمية الموضوع، وخطة البحث.
وأما التمهيد: وفيه محاورَةٌ لمن يقول بهذه الشبهة، والرد عليه.
المبحث الأول: عرض الشبهة، والقائلين بها مع أدلتهم.
المبحث الثاني: أثر هذه الشبهة في الواقع.
المبحث الثالث: وفيه الرد على هذه الشبهة، وفيه ثلاثة مطالب.
المطلب الأول: الرد الإجمالي.
المطلب الثاني: الرد التفصيلي.
المطلب الثالث: الرد على قول المستشرق جولد زيهر.
المبحث الرابع: فوائد تعدد القراءات ونماذج من ذلك.
وأما الخاتمة: ففيها أبرز النتائج.

هذا والله أسأل أن يفتح علي من واسع جوده وفضله فتحاً عظيماً وراجياً منه -تبارك وتعالى-
أن يكتب لي الصواب فيما قلت ونقلت إنه سميعٌ قريبٌ مجيبٌ.

التمهيد

لا يزال المغرضون يتحينون الفرص للغض من قدر القرآن الكريم، بمحاولة إثبات التناقض
في القرآن من خلال بعض ما يثبته أو ينفيه، يحاولون ذلك مع آيات القرآن الكريم بعضها مع
بعض، أو يدعون وجود التناقض بين القرآن والسنة، وكل ذلك مردود عليهم بفضل الله.

شبهة التناقض في معاني القرآن بتعدد القراءات

وفي مقام اختلاف القراءات الذي نحن بصده ادعى الحاقدون وتبعهم الجاهلون من إتباع هذا الدين، وهم أخطر على هذا الدين كما قيل: "لا يبلغ الأعداء من جاهل ما يبلغ الجاهل من نفسه"^(١).

أقول: ادعى هؤلاء وأولئك أن اختلاف القراءات يثبت كذب القرآن ويقرر وجود التناقض فيه.

قلنا: وكيف وصلتكم إلى هذا القرار واجترأتم على أن تقولوا هذا الكلام الذي ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطِرْنَ مِنْهُ وَتَنْشِقُّ الْأَرْضُ وَنَخِرُّ الْجِبَالَ هَدًّا﴾ [مريم: ٩٠] من هول ما يحمل؟ قالوا: أليس قد جاء في القرآن، قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ آيَاتٌ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٨٢]

قلنا: بلى.

قالوا: ألستم تقولون إن القراءات توقيفية نازلة من عند الله عن طريق الوحي؟ قلنا: بلى.

قالوا: أليست هذه القراءات متعددة؟ قلنا: بلى.

قالوا: أليس في تعددها واختلافها ما يتعارض والآية القرآنية التي نفت الاختلاف عن القرآن؟

قلنا: كلا.

قالوا: كيف تدفون هذا التعارض وتثبتون نقيض الدعوى؟ قلنا: هو سهل ميسور وتقرير

(١) ينسب هذا القول لصالح بن عبد القدوس الأزدي.

الجواب كالتالي:

إنَّ الاختلاف الذي ينفيه القرآن هو الاختلاف في ذات القرآن بما تحمله آياته من معان، إذ لا اضطراب فيها ولا تعارض ولا تناقض، وكل ما أوهم ذلك قد أجاب عنه العلماء بما لا يدع مجالاً لعرضه مرة أخرى. فتحصل من خلال ذلك أن التناقض والتدافع بين معاني القرآن الكريم غير موجود، وهذا هو الذي تقرره الآية الكريمة.

وأما اختلاف القراءات، وكون القرآن الكريم قد نزل على سبعة أحرف فهو تنوع من ألفاظ القرآن وتوسعه في النطق به وتعدد في وجوه الأداء، دون أن يثبت ذلك اختلافاً في القرآن، ليس هذا فقط بل إن لتعدد القراءات فوائد جمة، قد ذكرت في محلها، هذه الفوائد لا تنفي عن القراءات فقط كونها سلبية، بل تثبت لها جوانب إيجابية عديدة.

المبحث الأول

عرض الشبهة، والقائلين بها مع أدلتهم

يتوهم بعض الطاعنين من أعداء الإسلام والمستشرقين أن في تعدد قراءات القرآن الكريم يدل على الاختلاف فيه، ويتناقض مع ما في اللوح المحفوظ، ويعارض ما يرويه المسلمون من تأكيد الله - عز وجل - على عدم وجود اختلاف فيه، وأن هذا - في رأيهم - نوع من التحريف؛ قاصدين الطعن في تعدد القراءات والحكمة من هذا التعدد، ومن ثم التشكيك في عصمة القرآن.

ويأخذ الطاعنون بدليل عقليّ وهو بظاهر اللفظ من ناحية اللغة، وحسبوا أن تعدد القراءات

شبهة التناقض في معاني القرآن بتعدد القراءات

يعني تغايرها، كما يدل عليه ظاهر لفظ "تعدد" في العرف اللغوي العام.
بينما كلمة "تعدد" هنا - في اصطلاح هذا العلم - لا تعني الاختلاف والتغاير المؤدي إلى اختلاف المعاني وتغايرها.

وقد عبّر ابن قتيبة عن هذه الشبهة، فقال - رحمه الله - : "وكان مما بلغنا عنهم أنهم يحتجون بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨٢)، وقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ (فصلت: ٤٢).

وقالوا: وجدنا الصحابة - رضي الله عنهم - ومن بعدهم يختلفون في الحرف، والقراء يختلفون؛ فهذا يرفع ما ينصبه ذلك، وذاك يخفض ما يرفعه هذا، وأنتم تزعمون أن هذا كله كلام رب العالمين، فأى شيء بعد هذا الاختلاف تريدون، وأي باطل بعد هذا الخطأ واللحن تبتغون؟^(١)

وأورد المستشرق جولد زيهر هذه الشبهة وزعم وجود التناقض بين القراءات في المعنى، واستدل على ذلك بالقراءتين المتناقضتين في أول سورة الروم، أولاً هما ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ [الروم: ٢] بالبناء للمجهول، و﴿سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم: ٣] بالبناء للفاعل والقراءة الثانية ببناء (غلبت) للفاعل و سيغلبون للمفعول، وهاتان قراءتان متعارضتان في المعنى^(٢).

(١) تأويل مشكل القرآن (١/٢٤).

(٢) انظر: مذاهب التفسير الإسلامي ص ٢٩.

المبحث الثاني

أثر هذه الشبهة بالواقع

لم يلق كتاب في تاريخ الإنسانية ما لقيه القرآن الكريم من عناية واهتمام، ولا غرو في ذلك؛ فهو كتاب رب العالمين الخالد إلى يوم الدين وهو إلى الناس أجمعين، إنه كتاب البشرية جمعاء على مر العصور والدهور، واختلاف الأماكن والبقاع. وكان للمسلمين شرف الاهتمام بهذا الكتاب والعناية به تلاوة وحفظاً، وشرحاً وتفسيراً، وتعلماً وتعليماً، وكان الاهتمام بتعدد القراءات القرآنية جانباً من الجوانب التي شددت انتباه العلماء، ودفعت بعضهم للانقطاع وتلقي تلك القراءات وجمعها، وتعليمها وتدوينها، حتى نشأ ما أطلق عليه (علم القراءات).

وقد اجتهد الإمام الزرقاني في إيضاح هذا التعدد وفوائده، بقوله: "أن تنوع القراءات يقوم مقام تعدد الآيات، وذلك ضرب من ضروب البلاغة يبتدئ من جمال هذا الإيجاز وينتهي إلى كمال الإعجاز أضف إلى ذلك: ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله، وعلى صدق من جاء به، وهو رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فإن هذه الاختلافات في القراءة - على كثرتها - لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاده، ولا إلى تهافت وتخاذل، بل القرآن كله - على تنوع قراءاته - يصدق بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد في علو الأسلوب والتعبير، وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم، وذلك - من غير شك - يفيد تعدد الإعجاز لتعدد القراءات والحروف معني هذا أن القرآن يعجز إذا قرئ بهذه القراءة، ويعجز أيضاً إذا قرئ بقراءة ثانية،

ويعجز أيضا إذا قرئ بقراءة ثالثة، وهلم جرا، ومن هنا تتعدد المعجزات، بتعدد تلك الوجوه والحروف، ولا ريب أن ذلك أدل على صدق محمد - صلى الله عليه وسلم - لأنه أعظم في اشتغال القرآن على مناح جهة في الإعجاز وفي البيان، على كل حرف ووجه، وبكل لهجة وبيان^(١).

ولهذه الشبهة تأثير بالغ على الواقع الفكري عند جهلة المسلمين الذين لا يعرفون أصول هذا العلم، وعند ضعاف الإيوان الذين تحملهم مثل هذه الأقاويل على الشك في مصداقية هذه القراءات، وأنها وحيٌّ من عند الله، وأن تلك القراءات كلها مبلَّغ بنقل الكوافِّ عن رسول الله صلى الله وسلم، وأنها نزلت كلها عليه، وأنها وصلت إلينا بالتوتر.

المبحث الثالث

الرد على هذه الشبهة

المطلب الأول: الرد الإجمالي

- إن تعدد القراءات لا يعني الاختلاف والتغاير؛ بل إن النظرة المنصفة لهذا التعدد وما نيظ بها من حكم من شأنها أن تبين بجلاء ووضوح ما في هذا التعدد من إعجاز وبيان.

- الاختلاف في القراءات يعني: التنوع في طرق أداء القرآن، كما أنه لا يمسا أصلا، ولا فرعاً من التشريع، فالقراءات لم تحرم حلالاً، ولم تحل حراماً، أما الاختلاف بمعنى التناقض والتدافع بين معاني القرآن وتعاليمه فهو الذي ينفيه القرآن الكريم.

(١) مناهل العرفان (١/ ١٤٩).

- تعدد القراءات وحي من عند الله، ما كان للنبي محمد - صلى الله عليه وسلم - ولا لأمته من بعده أن يخترعوه من تلقاء أنفسهم، بل هو تيسير ورحمة من الله لعباده، وهي كلها مسموعة من جبريل - عليه السلام - لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومنه لعامة المؤمنين، ثم شيوخ القرآن في الأجيال إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

- إن تعدد القراءات لا يشمل إلا كلمات محصورة في بعض الآيات التي يعلمها أهل هذا الفن، كما أن الكلمات التي تقرأ على وجهين أو أكثر يكون لكل قراءة معنى مقبول يزيد المعنى ويشريه.

- إن الكلمة التي تقرأ على وجهين أو أكثر، يكون لكل قراءة فيها معنى مقبول يزيد المعنى ويشريه، فقراءة الكلمة القرآنية على أكثر من وجه نحوي أو صرفي، مما يساعد على أداء المعنى، ولا يعني تضاد المعاني أو تناقض المدلولات، ما دام قد أقرها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهذا لا يعني تضاد المعاني أو تناقض المدلولات.

المطلب الثاني: الرد التفصيلي

أولاً: القراءات القرآنية وحي من الله - عز وجل - وسنة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، والأدلة على ذلك كثيرة، حيث تواترت نصوص السنة المطهرة بأحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف، ومن ذلك:

- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أقرآني جبريل - عليه السلام - على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة

أحرف»^(١).

- وعن أبي بن كعب رضي الله عنه: «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان عند أضاة^(٢) بني غفار، قال: "أناه جبريل فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، فإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاء الثالثة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاء الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأياها حرف قرءوا عليه فقد أصابوا»^(٣).

ثانياً: تعدد القراءات لا يعني اختلافها، وهي لحكم جليلة.

لم يعرف هؤلاء الطاعنون شيئاً عن المفهوم الحقيقي والمعنى الاصطلاحي لعلم القراءات، فأخذوا بظاهر اللفظ من ناحية اللغة، وحسبوا أن تعدد القراءات يعني تباينها، كما يدل عليه ظاهر لفظ "تعدد" في العرف اللغوي العام.

بينما كلمة "تعدد" هنا - في اصطلاح هذا العلم - لا تعني الاختلاف والتباين المؤدي إلى

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (٣٠٤٧)، وفي موضع آخر، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه (١٩٣٩).

(٢) الأضاة: المستنقع أو الغدير.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه (١٩٤٣).

اختلاف المعاني وتغايرها، لأننا إذا بحثنا في جميع القراءات لن نلاحظ أي اختلاف أو تغاير ذي بال في المعاني أو الألفاظ.

من هنا فإننا نوجه عناية هؤلاء المدعين إلى ضرورة مطالعة هذا العلم ومدارسته ومعرفة قواعده، ونحن على يقين من أنهم بعد ذلك سوف يهتدون إلى يقين لا شك فيه بأنه لا خلاف بين القراءات، وأن تعددها لا يغير في المعاني ولا فيما يترتب على ذلك من الأحكام.

وعن أسباب تعدد القراءات ونزول القرآن على سبعة أحرف يقول: المحقق ابن الجزري^(١):
وأما سبب وروده على سبعة أحرف، فللتخفيف عن هذه الأمة وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها شرفا لها، وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبیب الحق، حيث أتاه جبريل فقال: «إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف»، فقال صلى الله عليه وسلم: "أسأل الله معافاته ومعونته؛ فإن أمتي لا تطيق ذلك"، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف^(٢).

ثالثاً: تعدد القراءات لا ينتج عنه أي اختلاف في أصول الدين أو فروعه، إنما هي طرق أداء صوتية أكثر منها اختلافات صرفية ونحوية.

إننا إذا نظرنا إلى الأمور التي تتمايز فيها كل قراءة عن أخرى سوف يتضح لنا أن ذلك على ضربين هما:

(٢) النشر (١/ ٢٢).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الوتر، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (١٤٨٠).

١_ الأصول: وهي المبادئ العامة في طريقة الأداء الصوتية فقط عند كل قارئ ومن يروي عنه من الرواة والنقلة الآخذين منه، فمنهم من يمد بعض الحروف ومنهم من يقصرها، ومنهم من يرقق بعض الحروف ومنهم من يفخمها، كذا الحال في إدغام بعض الحروف في بعض، والإمالة، والفتح، والسكت على كل ساكن صحيح بعده همزة أو نقلة... إلخ.

وعلى هذا الأساس يسير القارئ في القرآن كله لا يتعدى القواعد التي يقرأ بها ولا يجيد عنها، فأى اختلاف وأي تحريف في المعاني والأحكام، ينتج عن مجرد نطق حرف مفخماً عند بعض ومرققاً عند آخرين؟! وأي اختلاف وأي تحريف يترتب على إمالة حرف، أو فتحه، أو السكت عليه، أو عدم السكت عليه، أو إدغامه فيما بعده أو إظهاره؟!

٢_ الفرش: وهذا هو التمايز الثاني في طريقة أداء كل قراءة عن الأخرى، وإن كان الأصل في هذا النوع هو تغير في بنية الكلمة، أو في حركتها الأخيرة إلا أنه دائماً راجع إلى أساليب العرب في كلامها وطرق بيانها، وإذا دققنا النظر فيه من الناحية الصوتية وجدناه أيضاً تغييراً في الأداء الصوتي أو النبرة العرفية عند كل قوم خصوصاً إذا كان التصريف في بنية الكلمة، كمن ينطق كلمة "بييس" "بييس" أو "بيس" أو يشدد النبر الصوتي في أدائه على بعض الكلمات كمن ينطق كلمة "يطهرن" بسكون دون تشديد أو "يطهرن" بالتشديد مع الفتح.

رابعاً: إن الاختلاف الذي تثبته تلك الأحاديث - أعني أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف - غير الاختلاف الذي ينفيه القرآن؛ نقول ذلك لأن أعداء الإسلام يقولون: إن أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف تثبت الاختلاف في القرآن، مع أن القرآن نفسه يرفع الاختلاف عن نفسه، إذ يقول: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ

أَخْتَلَفًا كَثِيرًا ﴿[النساء: ٨٢]﴾، ويقولون: إن ذلك تناقض، ولا ندري أيهما يكون الصادق؟.

ونجيب عن هذا: أن الاختلاف الذي تثبته تلك الأحاديث غير الاختلاف الذي ينفيه القرآن، وهذا كاف في دفع التناقض، فكلاهما صادق، وبيان ذلك: أن الأحاديث الشريفة تثبت الاختلاف بمعنى التنوع في طرق أداء القرآن، والنطق بألفاظه في دائرة محدودة لا تعدو سبعة أحرف، وبشرط التلقي فيها كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أما القرآن، فينفي الاختلاف بمعنى التناقض والتدافع بين معاني القرآن وتعاليمه، مع ثبوت التنوع في وجوه التلفظ وطرق الأداء، ومعنى ذلك أن نزول القرآن على سبعة أحرف لا يلزم منه تناقض ولا تحاذل، ولا تضاد ولا تدافع بين مدلولات القرآن ومعانيه، وتعاليمه ومراميها بعضها مع بعض، بل القرآن كله سلسلة واحدة متصلة الحلقات، محكمة السور والآيات، متآخذه المبادئ والغايات، مهما تعددت طرق قراءته، ومهما تنوعت فنون أدائه^(١).

خامساً: أن الاختلاف في القراءات لا يمس أصلاً من أصول الدين، ولا فرعاً من فروعها؛ حيث إنها لم تحل حراماً، ولا حرمت حلالاً، ولا تتعلق بالعقائد ولا العبادات، ولا المعاملات، ولم تثر بين المسلمين حرباً، ولا عدها أحد شبهة على الكتاب الإلهي، فكل كلام في هذا الموضوع من قبيل العبث، أو الفهم الخاطئ لطبيعة هذه القراءات والحكمة من تعددها؛ فلا يقام له وزن عند المسلمين أو عند غيرهم.

(١) مناهل العرفان، ص ١٥٧.

ونستدل على أن المسلمين يعتبرون اختلاف القراءات أمراً مشروعاً، بأن قراء القرآن يرتلون آياته مع مراعاة هذه الاختلافات، فيكررون بعض الآيات على ضروب شتى، مما يدل على تمكنهم من فهمهم، والمسلمون يقابلون ذلك بالتقدير والإعجاب.

فمثلاً: الإمامة: تجد القارئ يستسيغها هنا، ولا يستسيغها هناك، وإذا سألته، قال: هناك وردت، وهنا لم ترد، فيدل على أنه متبع مقلد، وهذا ينبئ أن يد التحريف لم تنل من هذا الكتاب.

وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن إجماع المسلمين منعقد على عدم تناقض القراءات أو تضادها، وعبارته في مجموع الفتاوى هي: "لا نزاع بين المسلمين أن الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها لا تتضمن تناقض المعنى وتضاده، بل قد يكون معناها متفقا أو متقاربا كما قال عبد الله بن مسعود: (إنما هو كقول أحدكم: أقبل وهلم وتعال)، وقد يكون معنى أحدهما ليس هو معنى الآخر لكن كلا المعنيين حق، وهذا اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض، ومن القراءات ما يكون المعنى فيها متفقا من وجه متبايناً من وجه؛ كقوله: (يَجِدُونَ وَيُجَادِعُونَ)، و(يَكْذِبُونَ وَيُكْذَّبُونَ)، و(لَمَسْتُمْ وَلَا مَسْتُمْ)، و(حَتَّى يَطْهَرُونَ وَيَطَّهَرُونَ)، ونحو ذلك، فهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علما وعملا، ولا يجوز ترك موجب إحداها لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض"^(١).

نعم إن القرآن هو الكتاب الوحيد الذي لم تنل منه أيدي المحرفين، وهذا ليس بشهادة جموع

(١) مجموع الفتاوى (١٣ / ٣٩١).

المسلمين فحسب، بل بشهادة المستشرقين المنصفين، قال المستشرق د. موير: "إن المصحف الذي جمعه عثمان رضي الله عنه، قد تواتر انتقاله من يد ليد، حتى وصل إلينا بدون أي تحريف، ولقد حفظ بعناية شديدة، بحيث لم يطرأ عليه أي تغيير يذكر، بل نستطيع أن نقول إنه لم يطرأ عليه أي تغيير على الإطلاق في النسخ التي لا حصر لها، المتداولة في البلاد الإسلامية الواسعة، فلم يوجد إلا قرآن واحد لجميع الفرق الإسلامية المتنازعة، وهذا الاستعمال الإجماعي لنفس النص المقبول من الجميع حتى اليوم حجة ودليل على صحة النص المنزل الموجود معنا، والذي يرجع إلى عهد الخليفة عثمان - رضي الله عنه - الذي مات مقتولاً"^(١).

المطلب الثالث: الرد على قول المستشرق جولد زيهر

إن القراءة الأولى، وهي بناء غلبت للمفعول هي القراءة المتواترة الصحيحة، أما القراءة الثانية بناء (غلبت) للفاعل فهي قراءة شاذة، والقراءة الشاذة لا تقوى على معارضة القراءة الصحيحة ولا تصلح لمقابلتها. فالقراءة الشاذة ليست قرآناً، ولا يجوز قراءتها على أنها من القرآن أو إيهام السامع ذلك، وإنما تروى للاحتجاج بها في الفقه واللغة أوللعلم بها^(٢)؛ ولذا فلا ينبغي أن يقال إن في هذا الموضوع قراءتين، بل هي قراءة واحدة صحيحة والقراءة الأخرى لا تصح ولا تعدّ قراءة^(٣).

(٢) مدخل إلى القرآن الكريم، محمد عبد الله دراز.

(١) لطائف الإشارات (١: ٢٧).

(٢) انظر: النشر (١: ٤٩)، صفحات في علوم القراءات ص ١٣٤.

وعلى فرض التسليم بصحتها فإنه يمكن الجمع بين القراءتين، بأن كلاً منهما تتحدث عن حادثه، فالقراءة الأولى تتحدث عن انتصار الفرس على الروم، وتبشر بانتصار الروم على الفرس خلال بضع سنين، وأن ذلك النصر المبشر به سيترافق مع نصر آخر للمسلمين على المشركين، وهذا ما حصل فقد تزامن انتصار الروم على الفرس، مع غزوة بدر التي انتصر فيها المسلمون على المشركين.

أما القراءة الثانية فتخبر أن الروم انتصروا على سواد الشام وتبشر المسلمين بالانتصار على الروم بعد ذلك ببضع سنين، وقد غزا المسلمون الروم في السنة التاسعة من نزول الآية وفتحوا بعض بلادهم.

فهذا المعنى الذي أفادته هذه القراءة لا يتناقض مع المعنى الذي أفادتها القراءة، لأن التناقض لا يتحقق إلا إذا توارد شيئان متضادان على أمر واحد وفي زمن واحد، فلا تناقض؛ لحصول الأمرين في زمنين مختلفين^(١).

ولم يسعف الواقع هذا المستشرق أن يجد مثلاً واحداً فيه تعارض بين قراءتين متواترتين، ولو وجد لفرح به وسارع إلى نشره وإذاعته، ولكن اختلاف القراءات اختلاف تنوع وتغاير وليس اختلاف تعارض وتناقض^(٢).

(١) انظر: القراءات في نظر المستشرقين والملحدّين ص ١١١، ١١٢، والاختلاف بين القراءات ص ٩٨، ١٠١.

(٢) في علوم القراءات، د. السيد رزق الطويل، ص ٢٧.

المبحث الرابع

فوائد تعدد القراءات ونماذج من ذلك

لو كان هناك إنصاف لكانت الكلمات القرآنية التي تقرأ بوجهين أو أكثر ما يحمدهم للقرآن؛ حيث إن ذلك التعدد يعد من قبيل ثراء النص القرآني وإعجازه.

وفيا يلي ذكرٌ لأبرز فوائد الاختلاف والتعدد في القراءات:

الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَاعْتَرَلُوا نِسَاءَ فِي أَمَحِيضٍ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ (البقرة: ٢٢٢)، قرئ بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة "يطهرن"^(١)، ولا ريب أن صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، أما قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة، ومجموع القراءتين يحكم بأمرين هما:

أولها: أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر، وذلك بانقطاع الحيض.

ثانيها: أنها لا يقربها زوجها أيضا إلا إذا بالغت في الطهر، وذلك بالاعتسال، فلا بد من الطهرين كليهما في جواز قربان النساء، وهو مذهب الشافعي وأحمد^(٢).

الدلالة على حكمين شرعيين، ولكن في حالين مختلفين، كقوله - عز وجل - في بيان

الوضوء: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

(٣) انظر: التيسير ص ٨٠.

(١) انظر: حجة القراءات (١/ ١٣٥).

﴿الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦)، قرئتين بلفظ (أرجلكم) وبجره^(١)، فالنص يفيد طلب غسلها؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظا منصوب، وهو مغسول، والجر يفيد طلب مسحها؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ (رؤوسكم) المجرور وهو ممسوح، وقد بين الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن المسح يكون للابس الخف، وأن الغسل يجب على من لم يلبس الخف^(٢).

_ دفعتموهما ليسمراد اقفول مسبحا فهو تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ (الجمعة: ٩)، وقرئ (فامضوا إلى ذكر الله)^(٣)، القراءة الأولى يتوهم منها وجوب السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة، ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم؛ لأن المضي ليس من مدلوله السرعة.

_ بيان لفظ مبهم نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾ (القارعة: ٥)، وقرئ: "كالصوف المنقوش"^(٤)، فبينت القراءة الثانية أن العهن هو الصوف.

_ جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد يوحد بينها، وهو لسان قريش الذي نزل به القرآن الكريم، والذي انتظم كثيرا من مختارات ألسنة القبائل العربية، التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج وأسواق العرب المشهورة.

(٢) انظر: التيسير ص ٩٨.

(٣) انظر: حجة القراءات (١/ ٢٢٣).

(٤) وهي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه انظر: الكشاف (٤/ ٢٧٩).

(١) وهي أيضاً قراءة ابن مسعود رضي الله عنه انظر: الكشاف (٤/ ٧٩٦).

فكان القرشيون يستملحون ما شاءوا، ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوب وحذب، ثم يصقلونه ويهدبونه ويدخلونه في دائرة لغتهم المرنة، التي أذعن جميع العرب لها بالزعامة وعقدوا لها راية الإمامة، وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف، يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربية على نمط سياسة القرشيين، بل أوفق، ومن هنا صح أن يقال: إنه نزل بلغة قريش؛ لأن لغات العرب جمعاء تمثلت في لسان القرشيين بهذا المعنى، وكانت هذه حكمة إلهية سامية، فإن وحدة اللسان العام من أهم العوامل في وحدة الأمة، خصوصاً أول عهدنا بالتوثب والنهوض^(١).

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث أخلص بالنتائج التالية:

تعدد القراءات لا يعني اختلاف القرآن ولا تحريفه، ولكن مكنم الوهم لدى هؤلاء المدعين أنهم لا يعرفون شيئاً عن علم القراءات، فظنوا أن التعدد يعني الاختلاف، وليس الأمر كذلك، إنما هو نطق ألفاظ القرآن، كما نطقها النبي - صلى الله عليه وسلم - على وجوه من التصريف والإعراب والكيفية الصوتية من تشديد وتخفيف، وفتح وإمالة، ونحوها.

_ كما أن للتعدد حكماً، منها: التيسير على الأمة ذات اللهجات المتعددة والألسنة المتباينة؛ حتى لا يشق عليها التزام وجه واحد في القراءة.

(٢) مناهل العرفان (١/ ١٤٧).

_ تعدد القراءات لم يترتب عليه أي اختلاف لا في أصول الدين ولا في فروعه، وإنما هي طرق أداء صوتية، أكثر منها نحوية و صرفية، لم ينتج عنها أي اختلاف في المعاني ولا الألفاظ.

_ تعدد القراءات وحي من عند الله - عز وجل - ما كان للنبي محمد - صلى الله عليه وسلم - ولا لأمته من بعده أن يخترعوه من تلقاء أنفسهم، بل هو تيسير ورحمة من الله لعباده، وهي كلها مسموعة من جبريل - عليه السلام - لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومنه لعامة المؤمنين، ثم شيوخ القرآن في الأجيال إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

_ إن تعدد القراءات لا يشمل إلا كلمات محصورة في بعض الآيات التي يعلمها أهل هذا الفن، كما أن الكلمات التي تقرأ على وجهين أو أكثر يكون لكل قراءة معنى مقبول يزيد المعنى ويثريه.